

ملخص 2018: الصحراء الغربية و المينورسو.

خلاصة:

1 تم توقيف سفن تحمل صادرات مغربية من الفوسفات القادم من الصحراء الغربية و قد تم حجز حمولة إحدى السفن. إتفاق الصيد البحري بين المغرب و الإتحاد الأوروبي كذلك تم إعتبره "باطل" بسبب شموله للصحراء الغربية. محامون من الإتحاد الأوروبي و جنوب إفريقيا أوضحوا بأن إحتلال المغرب للصحراء الغربية غير شرعي.

2 إنتهاكات حقوق الإنسان متواصلة في الصحراء الغربية المحتلة من طرف المغرب. متظاهرون يحاكمون، محاكمات جائرة، و الصحراويون يتم تعذيبهم و تقتيلهم.

3 حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير لم يُحترم بعد، ربع قرن بعد وُصول بعثة المينورسو التي أسست لتنظيم الإستفتاء.

توصيات:

توصياتنا تتمثل في خطوات يمكن للأمم المتحدة أن تقوم بها على الفور و أعمال مستقبلية ستكون أساسية إذا ما تم حل مشكل الصحراء الغربية.

حالا:

1 تكليف بعثة المينورسو المهمة القانونية المتمثلة في مراقبة حقوق الإنسان و التقرير عنها في الأقاليم تحت السيطرة المغربية و جبهة البوليساريو. هذا المكون سيكون مُلزم برفع تقارير عن نتائج عمله مباشرة إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة و أن يكون له تواجد دائم إلى غاية تنظيم الإستفتاء.

2 بناء على الإعراف الهام من طرف المحاكم في كل العالم بأحقية الصحراويين بإدارة ثروتهم الطبيعية، القيام بطلب وقف إستنزاف الثروات الطبيعية للصحراء الغربية و التي تتم عن طريق إتفاقيات تتجاهل مصالح و رغبات الصحراويين.

3 تكليف بعثة المينورسو بدعم تطبيق القانون الدولي من خلال مراقبة و التقرير عن النهب اللاشعري لثروات الصحراء الغربية من طرف المغرب.

في أقرب وقت ممكن:

4 تحديد تاريخ لتنظيم إستفتاء عادل و حر مع توفر خيار الإستقلال في ورقة الإقتراع إنسجاما مع المبدأ المقرر عالميا و الخاص بتقرير المصير.

5 إعداد مخطط قوي تحت الفصل السابع التابع لميثاق الأمم المتحدة لفرض نتيجة الإستفتاء في حال قام أحد الأطراف بعدم إحترام قرار جمهور المصوتين الصحراويين.

نظرة عامة

لقد وصل التقدم نحو حل سياسي لقضية الصحراء الغربية إلى الطريق المسدود. بعد ردة فعل الأمم المتحدة الحازمة لرفض المغامرة العسكرية التي قام بها المغرب في 2016-2017 بدأ المغرب أكثر حذراً، و لكن في المقابل يبدو أن المخرجات المتعلقة بقرار مجلس الأمن للسنة الماضية و المتعلقة بالوضعية في منطقة الكركرات لم يتم تطبيقها بعد.

جدير بالذكر مسألة تعيين السيد هورست كوهلر كمبعوث شخصي للأمين العام للأمم المتحدة إلى الصحراء الغربية و كذلك تعيين السيد كولن ستيوارت كالممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة في الصحراء الغربية و رئيس بعثة المينورسو ، التجربة العملية للسيد ستيوارت مع الأمم المتحدة تحتوي على 5 سنوات في بعثات إلى تيمور الشرقية خلال الفترة الإنتقالية نحو الإستقلال، هناك أوجه شبه تاريخية و قانونية قوية بين قضيتي تيمور الشرقية و الصحراء الغربية- كمستعمرتين محتلتين من طرف جارتيهما الكبيرتين سنة 1975. في حالة تيمور الشرقية ، إستطاعت الأمم المتحدة أن تنظم الإستفتاء بنجاح مع وجود خيار الإستقلال.

تطور آخر مهم جدا خلال سنة 2017 كان مسألة النجاح في تطبيق القانون الدولي من طرف محكمة بجنوب إفريقيا و ذلك من خلال حجز كمية من الفوسفات القادم و الذي تم تصديره بطريقة غير شرعية من الصحراء الغربية و بالرغم من ذلك يواصل المغرب جهوده للربح إقتصاديا من إحتلاله للإقليم. كما يتواصل القمع و إنتهاكات حقوق الإنسان في مناطق الصحراء الغربية الخاضعة للإحتلال المغربي كما سنفصل في ما يلي.

حقوق الإنسان:

بالنسبة للصحراويين يتواصل واقع الغموض الناتج عن الطريق المسدود كما يتواصل رفض حقهم في تقرير المصير الذي تم وعدهم به من خلال إتفاقية وقف إطلاق النار الموقعة منذ 26 سنة.

يواجه أولئك تحت الإحتلال المغربي رفض لحقوقهم. أكدت المنظمة الحقوقية عدالة أن مستوطنين مغاربة إرتكبوا عديد جرائم القتل في حق مواطنين صحراويين خلال السنوات الأخيرة كان آخرها شهر نوفمبر سنة 2017 و أن الشرطة المغربية تعير القليل من الإهتمام لهذه الحالات¹ و كما جرت عليه العادة تقوم قوات الأمن المغربية بإستخدام القوة من أجل وقف المظاهرات السلمية التي ينظمها الصحراويون و تقوم بتقييد حريتهم في التعبير².

المعتقلون السياسيون الصحراويون لا زالوا في إنتظار العدالة

¹ عدالة- المملكة المتحدة (2017) عدالة البريطانية تطالب ب تحقيق مستقل في مقتل مینتو في الداخلة المحتلة , <https://adala.uk/2017/11/02/adala-uk-demands-an-independent-investigation-into-the-death-of-minatu-in-occupied-dakhla/>

² منظمة العفو الدولية (2017) المغرب/الصحراء الغربية 2016/2017 <https://www.amnesty.org/en/countries/middle-east-and-north-africa/morocco/report-morocco/>

في سنة 2016 كانت هناك امال أن إعادة محاكمة الحقوقيون الصحراويون مجموعة أكديم إيزيك (مسجونين بعد تفكيك مخيم أكديم إيزيك الإحتجاجي سنة 2010) قد تصحح إنحياز و عدم شرعية المحاكمة الأولى إلا أنه و بعد إنتهاء المحاكمة شهر يوليو 2017 كان واضحا أن هذا لن يحدث. لقد تم تدعيم أغلبية الأحكام الثقيلة الصادرة في المحاكمة الأولى بعد مشوار منحااز بشكل فاضح.

الرئيس- المقرر السابق لمجموعة العمل التابعة للأمم المتحدة حول الإعتقال التعسفي البروفيسور مادس أندانياس كان حاضر كمرقب خلال محاكمة 2017، و قد علق قائلا:

" في سياق الأحكام الجنائية ضد "مجموعة أكديم إيزيك" ، تم تسجيل عديد الخروقات ضد ضمانات المحاكمة العادلة كما أن الإدانات قدمت بشكل غير أمن. التقرير الحالي يوثق إنتهاكات خطيرة لقواعد القانون الدولي المتعلقة ب التعذيب و الحق في المحاكمة العادلة.

الإدانات لم تكن مبنية على أدلة كافية، تم الإعتماد على التقارير الصادرة عن الشرطة و الدرك كأدلة، لم يسمح لهيئة الدفاع الإعتراض على ذلك. لقد كان المعتقلون عرضة للتعذيب. الإنحياز العلني في الإجراءات لقضاة لا يستطيعون التحكم في محاكمتهم في وجه مدعي عام متسلط و مستشار قانوني للضحايا ، كان مشهدا سخيفا...

ليس هناك شك أن معتقلي مجموعة أكديم إيزيك كانوا عرضة للتعذيب. يقوم المغرب بخرق عديد المواد لمعاهدة الأمم المتحدة ضد التعذيب بسبب التعذيب خلال الإعتقال و الإستجواب، المادة 1 ،الفشل في التحقيق، المادة 12 ،إنتهاك حق الشكوى ، المادة 13 ،الإزام تقديم تعويض و جبر الضرر، المادة 14، الثقة في إقرافات تم الحصول عليها تحت التعذيب، المادة 15 ،و معاملة غير إنسانية وقت الإعتقال ، المادة 16".³

البروفيسور أندانياس يشير بعد ذلك إلى أن هذه الحالة الأخيرة تتناسق مع نموذج خروقات حقوق الإنسان الموجود في النظام الأمني و القضائي المغربي و المعروف جيدا بالنسبة له من خلال عمله في الأمم المتحدة، و هو واضح أن هناك إهتماما خاصا فيما يتعلق بسجل المغرب الخاص بحقوق الإنسان في الصحراء الغربية.

و من الملاحظ أن بعض السجناء إستنجدوا بالأمم المتحدة من أجل المساعدة. في يوم 20 مارس 2017 قام سيدي عبد الله أبهاه، أحد المعتقلين بمناشدة " المينورسو لتقوم بتضمين مأمورية حماية السكان الصحراويين" الشيء الذي قام بتكراره في اليوم المقابل زميله المعتقل عبد الله التوبالي"⁴

دور واضح للمينورسو

لا تعد الإنتهاكات المرتكبة من طرف القوات المغربية في الصحراء الغربية أمر غير مقبول فحسب، إنها تتعلق ببعثة المينورسو و بعمل الأمم المتحدة في الصحراء الغربية، لأنه و بتعميق عدم ثقة الصحراويين في المغرب و إدامة جو الخوف و العنف، فإنهم فقط يقومون بإقبار الحل السلمي للنزاع.

³ إعادة إرسال إلى Moe ، T.S (2017) تقرير مراقب: محاكمة 2017 ضد معتقلين سياسيين من الصحراء الغربية.

⁴ Moe .TS (2017) تقرير مراقب: محاكمة 2017 ضد معتقلين سياسيين من الصحراء الغربية.

و عليه فإنه من المذهل أن بعثة المينورسو ليس لديها مأمورية مراقبة وضعية حقوق الإنسان في الإقليم ناهيك عن "حماية السكان". في توصياتنا كنتيجة أكدنا مرة أخرى على الحاجة إلى أن يتم إعطاء المينورسو مأمورية قانونية لتقوم كحد أدنى بمراقبة حقوق الإنسان في الصحراء الغربية.

الثروات الطبيعية:

حجز صادرات المغرب من فوسفات الصحراء الغربية

بعد مطالبات قانونية حول ملكية الحمولة و المقدمة من طرف الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، تم توقيف سفينتين تحملان الفوسفات من الصحراء الغربية من طرف محاكم أجنبية سنة 2017، في حين تم تحرير السفينة الموقوفة في بنما (في إنتظار نتائج القضية) فقد تم إحتجاز السفينة المحملة بقيمة 5.5 مليون دولار و التابعة ل NM cherry Blossom في جنوب إفريقيا. القضية تم رفعها من طرف الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية. المحكمة الجنوب إفريقية أشارت إلى أن حكم محكمة الإتحاد الأوروبي يؤكد أن التجارة في ثروات الصحراء الغربية يعد مخالفا للقانون الدولي. لاحقا، قامت شركة نقل كانت متورطة في تجارة الفوسفات الصحراوي بالإعلان عن توقفها عن نقل أي حمولة من الإقليم المتنازع عليه، " حتى تتم تسوية القضية"، و يتعلق الأمر بشركة LT ugland من جزيرة أيل أوف مان.⁵

المحامي العام لمحكمة العدل الأوروبية يؤكد أن إتفاق الصيد البحري بين الإتحاد الأوروبي و المغرب باطل بسبب الصحراء الغربية

بعد إحالة القضية من طرف المحكمة البريطانية العليا في قضية لحملة الصحراء الغربية بالمملكة المتحدة، قام المحامي العام لمحكمة العدل الأوروبية السيد واثلثيث بإصدار رأي يقول فيه:

" إتفاق الصيد البحري المبرم بين الإتحاد الأوروبي و المغرب باطل لأنه يشمل الصحراء الغربية و مياهاها الإقليمية... لقد فشل الإتحاد الأوروبي في القيام بواجبه بعدم الاعتراف بالوضعية الغير قانونية الناتجة عن خرق المغرب لحق شعب الصحراء الغربية في تقرير المصير." ⁶

كجزء من إتفاق الصيد البحري بين الإتحاد الأوروبي و المغرب، يمنح الإتحاد الأوروبي للمغرب قيمة 14 مليون يورو كدعم لتطوير قطاع السمك. إلا أن المغرب يصرف حصة الأسد من هذا المبلغ في توسيع قطاع الصيد في الصحراء الغربية . المفاوضات على علم تام أنها تقوم بتشجيع التحكم المغربي في التجارة بالصحراء الغربية: في السنة الماضية قام مسؤولون في المفوضية الأوروبية بزيارة الإقليم من أجل القيام بفحص تقني للمصدرين المغاربة. الإستثمار المغربي في الطاقة المتجددة بالصحراء

⁵ لارس أوغلاند، الرئيس. جزء من مقال شركة نقل من جزيرة ايل اوف مان تخرج من الصحراء الغربية حتى تسوية النزاع.

الغربية كذلك في تزايد، مع ان جزء كبير من الفوائد في صالح شركات تعود ملكيتها للعائلة الملكية في المغرب.

و بأكثر وضوح، النمو الإقتصادي و تحديدا في مجالات الطاقة المتجددة هو بحد ذاته شيء إيجابي. و لكن ليس على حساب حق الشعب الصحراوي. إقتصاد يقوده إحتلال و تعود فوائده على الإحتلال العسكري لن يقود إلى تطور و رفاهية بعيدي الأمد. بل على العكس سيؤدي إلى تعميق الفوارق و عدم المساواة بالصحراء الغربية، كما سيجعل حل النزاع أكثر صعوبة.

خلاصات

قوة المغرب تظهر في التدخل بعنف ضد المدنيين و النهب اللاشعري لثروة الصحراء الغربية يجلب عدم الإستقرار للإقليم، و فوق كل هذا إستمرار رفض حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير يخلق التوتر، الإحباط و " وضعية غير قانونية" بكلمات المحامي العام للإتحاد الأوروبي.

على الأمم المتحدة أن تتدخل من أجل بناء الثقة بين شعوب المنطقة خاصة الشعب الصحراوي في أن القانون و حقوق الإنسان ستُحترم في مستقبل الصحراء الغربية، بدون هذه الثقة يبقى خطر تجدد النزاع قائما، بينما مع بناء الثقة واحترام القانون و حقوق الإنسان الحل السلمي ممكن.

توصياتنا تشير إلى عمل يمكن لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بل و ينبغي عليه القيام به.

منتدى العمل للصحراء الغربية www.wsastrum.org

منتدى العمل للصحراء الغربية (WSAF) هو منظمة عالمية للمرافعة يتركز عملها على الصحراء الغربية ، تقوم WSAF بالمرافعة أمام الأمم المتحدة لتسمو و تقوم بواجباتها القانونية و الأخلاقية من خلال تمكين بعثتها في الإقليم، المينورسو بتنظيم إستفتاء حر و عادل في الصحراء الغربية. بالتعاون مع العديد من الحكومات، المنظمات غير الحكومية، إتحادات عمالية و مدافعين عن حقوق الإنسان تقود WSAF حملات دولية و جهود ضغط و تأثير، كما تقدم المعلومات و المصادر للنشطاء و صناع السياسة في العالم.